

# تحولات البنية الأسرية العربية من بنية تضامنية إنتاجية إلى علاقات استهلاكية تفاوضية صامتة

د. حسام الدين فياض / باحث وأكاديمي سوري
الأستاذ المساعد في النظرية الاجتماعية المعاصرة
قسم علم الاجتماع كلية الآداب في جامعة ماردين- تركيا

" إن الأسـرة العربية المعاصـرة لم تعد تُدار بمنطق الواجب بقدر ما تعاد صـياغتها بمنطق التفاوض، حيث لم يعد الالتزام معطى أخلاقياً ثابتاً، بل نتيجة توازنات دقيقة بين ما يريده الأفراد وما تفرضـه الضرورة ".

" لقد أصبح الأب والأم في الأسرة العربية المعاصرة لا يملكان سلطة مطلقة، ولا الأبناء يعيشون حرية كاملة، بل الجميع منخرط في لعبة تفاوض مستمرة، تعيد توزيع الأدوار دون أن تلغي الحاجة إلى الآخر" (**الكاتب**).

تتبدى **التحولات العميقة التي تشـهدها الأسـرة العربية المعاصـرة بوصـفها إحدى أكثر الظواهر السـوسـيولوجية تعقيداً والتباسـاً**، إذ لا تجري هذه التحولات في العلن أو ضـمن خطابات رسـمية واضحة، بل تتشكل في مستوى خفي يمكن وصفه **بالعقد الاجتماعي الصامت**. هذا العقد لا يُكتب ولا يُعلن، لكنه يمارس يومياً في تفاصيل الحياة الأسرية، حيث يعاد توزيع الأدوار، وتعاد صياغة العلاقات، وتعاد هندسة موازين القوة داخل الوحدة الأسرية. من هنا تنبثق **إشكالية** هذا المقال: **كيف يمكن فهم التحول الصامت الذي أصاب بنية الأسرة العربية من كونها وحدة إنتاج وتضامن إلى وحدة استهلاك وتفاوض؟ وهل تعكس هذه التحولات مساراً تحررياً نابعاً من وعي فكري جديد، أم أنها نتيجة مباشرة لضغوط اقتصادية فرضت إعادة ترتيب العلاقات داخل الأسرة؟** وكيف يمكن تفسير ظاهرة **العزلة داخل الجماعة** التي باتت تميز الفرد العربي المعاصر، في ظل استمرار البنية الأسرية الممتدة؟ ثم، إلى أي مدى **يعاني التحليل السـوسـيولوجي لهذه الظواهر من ارتهان منهجي لأدوات تحليلية غربية لم يعاد تكييفها بما ينسـجم مع الخصـوصـية العربية؟ وأخيراً، هل يمكن اقتراح مقاربة بديلة، مثل سوسيولوجيا الأزمة، لفهم إعادة تشكل المجتمع العربي تحت وطأة الأزمات المتلاحقة؟**

إن أول ما يلفت الانتباه في تحليل هذه الظاهرة هو **التحول البنيوي في وظيفة الأسرة العربية**. فقد كانت الأسرة، تاريخياً، وحدة إنتاج اقتصادي واجتماعي متكاملة، حيث يشترك أفرادها في العمل، ويتقاسمون الموارد، ويتضامنون في مواجهة المخاطر. **لم تكن العلاقة بين أفراد الأسرة قائمة على التفاوض بقدر ما كانت قائمة على الالتزام والتكافل**، حيث تتحدد الأدوار وفق منظومة قيمية مستقرة، تستمد شرعيتها من العرف والتقاليد. غير أن التحولات الاقتصادية التي شهدتها المجتمعات العربية، خاصة منذ نهاية القرن العشرين المنصرم، أدت إلى تفكيك هذه البنية التقليدية. **فقد أدى الانتقال إلى الاقتصاد النقدي، وارتفاع تكاليف المعيشة، وتراجع فرص العمل المستقر، إلى تحويل الأسرة من وحدة إنتاج إلى وحدة استهلاك، تعتمد على الدخل الفردي أكثر من اعتمادها على العمل الجماعي.**

هذا **التحول لم يكن مجرد تغيير اقتصادي، بل كان له أثر عميق على موازين القوة داخل الأسرة**. فمع دخول المرأة إلى سوق العمل، لم يعد الرجل هو المعيل الوحيد، مما أدى إلى إعادة توزيع السلطة داخل العلاقة الزوجية. غير أن هذا التحول لا يمكن تفسيره بوصفه نتيجة مباشرة لتحرر فكري أو تبني لقيم المساواة، بل هو في كثير من الأحيان استجابة اضطرارية لضغوط اقتصادية. فعمل المرأة لم يكن دائماً خياراً نابعاً من رغبة في الاستقلال، بل كان ضرورة لضمان بقاء الأسرة. وهنا يظهر ما يمكن تسميته **بالعقلانية الاضطرارية**، حيث يتخذ الأفراد قراراتهم ليس بناءً على قناعاتهم، بل تحت ضغط الحاجة.

في هذا السياق، **تتحول العلاقة بين الرجل والمرأة من علاقة قائمة على التكامل إلى علاقة قائمة على التفاوض**. لم يعد توزيع الأدوار ثابتاً، بل أصبح موضوعاً للنقاش وإعادة التقييم المستمر. وكذلك الحال بالنسبة **للعلاقة بين الآباء والأبناء**، حيث لم تعد السلطة الأبوية مطلقة كما كانت في السابق، بل أصبحت موضع تفاوض، خاصة في ظل التغيرات الثقافية والتكنولوجية التي منحت الأبناء مصادر بديلة للمعرفة والسلطة الرمزية.

غير أن هذه التحولات لا تعني بالضرورة تراجع الروابط الأسرية أو تفككها بشكل كامل، بل تشير إلى إعادة تشكيلها ضمن منطق جديد. وهنا تبرز ظاهرة **العزلة داخل الجماعة**، حيث يعيش الأفراد داخل بنية أسرية واحدة، لكنهم في الوقت نفسه يحتفظون بمسافة نفسية واجتماعية عن بعضهم البعض. **فالفرد العربي المعاصر**، رغم انتمائه إلى أسرة ممتدة، أصبح أكثر ميلاً إلى

حماية مصالحه الشخصية، وأكثر حرصاً على استقلاله النسبي. هذه الفردانية لا تعني القطيعة مع الجماعة، بل تعني إعادة تعريف العلاقة معها، بحيث تصبح العلاقة أقل إلزاماً وأكثر انتقائية.

يمكن تفسير هذه الظاهرة في ضوء التحولات التي طرأت على مفهوم **الذات في المجتمعات العربية**. فمع انتشار التعليم، ووسائل الإعلام، والتكنولوجيا الرقمية، **أصبح الفرد أكثر وعياً بذاته، وأكثر قدرة على مقارنة واقعه ببدائل أخرى. هذا الوعي الجديد لا يؤدي بالضرورة إلى التحرر، بل قد يؤدي إلى نوع من التوتر الداخلي، حيث يجد الفرد نفسه ممزقاً بين قيم الجماعة ومتطلبات الذات**. ومن هنا تنشأ حالة العزلة داخل الجماعة، حيث يعيش الفرد في حالة من الانفصال النسبي، حتى وهو محاط بأسرته.

لكن الإشكال الأكبر لا يكمن فقط في فهم هذه التحولات، بل في **الأدوات المنهجية** التي نستخدمها لتحليلها. إذ لا يزال كثير من **التحليل السوسيولوجي العربي يعتمد على نماذج نظرية غربية، تم تطويرها في سياقات تاريخية وثقافية مختلفة**. هذه النماذج، رغم أهميتها، قد لا تكون قادرة على استيعاب خصوصية الواقع العربي، خاصة في ظل تداخل العوامل الاقتصادية والثقافية والسياسية. فمفاهيم مثل العقلانية، والتضامن، والسلطة، تم تعريفها في سياقات تختلف جذرياً عن السياق العربي، مما يجعل تطبيقها دون توطين يراعي الخصوصية نوعاً من **الارتهان المنهجي**.

من هنا تبرز الحاجة إلى **تطوير مقاربات نظرية جديدة**، تنطلق من الواقع العربي نفسه، وتأخذ بعين الاعتبار خصوصياته. وفي هذا الإطار، يمكن اقتراح مفهوم **سوسيولوجيا الأزمة** بوصفه مدخلاً تحليلياً لفهم التحولات الاجتماعية في المجتمعات العربية. تقوم هذه المقاربة على فكرة أن المجتمع العربي لا يتشكل في ظروف استقرار، بل في ظل أزمات متلاحقة، مثل الحروب، والهجرات، والأزمات الاقتصادية. **هذه الأزمات لا تؤدي فقط إلى تفكك البنى الاجتماعية، بل تدفع إلى إعادة تشكيلها بطرق جديدة.**

في ظل هذه الأزمات المتكررة، يطور الأفراد ما يمكن تسميته **بالعقلانية الاضطرارية**، وهي عقلانية لا تقوم على التخطيط طويل المدى، بل على التكيف مع الظروف المتغيرة. هذه العقلانية تؤدي إلى إعادة تعريف العلاقات الاجتماعية، بحيث تصبح أكثر مرونة، لكنها أيضاً أكثر هشاشة. فالعلاقات لم تعد قائمة على التزامات ثابتة، بل على مصالح متغيرة، مما يعزز **منطق التفاوض** داخل الأسرة.

إن **مفهوم التفاوض** في هذا السياق لا ينبغي فهمه بوصفه مجرد تفاعل عرضي بين أطراف

مختلفة، بل بوصفه تحولاً عميقاً في البنية الناظمة للعلاقات الأسرية ذاتها، أي انتقالاً من نمط علاقاتي قائم على الامتثال القيمي والتراتبية المسبقة، إلى نمط آخر تعاد فيه صياغة الأدوار والسلطات من خلال عمليات مستمرة من الأخذ والرد، الصريح منها والضمني. فالتفاوض هنا ليس لحظة، بل حالة بنيوية دائمة تنتج شكلاً جديداً من التنظيم الاجتماعي داخل الأسرة.

في هذا الإطار، يمكن القول إن التفاوض يمثل انتقالاً من **شرعية جاهزة إلى شرعية منتجة.** ففي النموذج التقليدي، كانت شرعية الأب أو الرجل مستمدة من موقعه البنيوي داخل النسق الأسري، حيث تتأسس السلطة على معايير العمر، والنوع الاجتماعي، والمكانة الرمزية المرتبطة بالعرف. أما في النموذج المتحول، فإن هذه الشرعية لم تعد معطى مسبقاً، بل أصبحت بحاجة إلى إعادة تثبيت مستمر عبر التفاعل. وهذا ما يجعل السلطة داخل الأسرة أقل صلابة، لكنها في الوقت ذاته أكثر تعقيداً، لأنها لم تعد تُفرض بل تبرر وتناقش.

من هنا، يتخذ **التفاوض طابعاً مزدوجاً، فهو من جهة آلية لإعادة توزيع القوة، ومن جهة أخرى أداة لإعادة تعريف المعنى. فعندما يناقش الزوجان توزيع الأدوار، أو عندما يعترض الأبناء على قرارات الآباء،** فإن ما **يجري لا يقتصر على تعديل سلوك أو قرار، بل يمتد إلى إعادة تعريف ما يعنيه** أن تكون " أباً " أو " أماً " أو " ابناً ". أي أن التفاوض يتحول إلى فضاء لإنتاج الهويات الاجتماعية نفسها، وليس فقط لتنظيم العلاقات بينها.

غير أن ما يميز هذا التفاوض في سياق **المجتمعات العربية المعاصرة** هو طابعه " **الصامت** " أو غير المعلن. فهو لا يأخذ غالباً شكل مواجهة مباشرة أو نقاش صريح، بل يتم عبر استراتيجيات دقيقة مثل المساومة غير المباشرة، أو الانسحاب الجزئي، أو إعادة توزيع الالتزامات بشكل تدريجي. وهذا ما يمكن تسميته **بالتفاوض الضمني**، حيث يعاد ترتيب موازين القوة دون إعلان صريح عن ذلك، حفاظاً على تماسك الشكل الخارجي للأسرة، وعلى استمرارية القيم الرمزية التي لا تزال تحكمها.

وفي هذا المستوى، يمكن فهم التفاوض بوصفه استجابة لما يمكن تسميته **بتفكك اليقين القيمي**. فحين لم تعد القيم التقليدية قادرة على فرض نفسها بشكل مطلق، وحين لم تترسخ بعد قيم بديلة بشكل مستقر، يجد الأفراد أنفسهم في حالة بينية، يضطرون فيها إلى التفاوض المستمر لتحديد ما هو مقبول وما هو مرفوض. وهذا ما يجعل التفاوض ليس خياراً، بل ضرورة وجودية داخل النسق الأسري.

كما أن هذا التحول يرتبط بشكل وثيق بما يمكن وصفه بتعدد مصادر السلطة الرمزية. فالأب لم يعد المصدر الوحيد للمعرفة أو التوجيه، بل أصبح ينافسه فضاء رقمي واسع، ومنظومات تعليمية وإعلامية متعددة، تمنح الأبناء أدوات جديدة للفهم والتقييم. في هذا السياق، **يتحول التفاوض إلى آلية لإدارة هذا التعدد، حيث يحاول كل طرف تثبيت موقعه داخل شبكة معقدة من التأثيرات.**

غير أن هذا لا يعني أن التفاوض يؤدي بالضرورة إلى علاقات أكثر عدالة أو توازناً. بل على العكس، قد يخفي أشكالاً جديدة من الهيمنة، حيث تتحول السلطة من شكلها الصريح إلى شكل أكثر مرونة وخفاءً. **فقد يحتفظ أحد الأطراف بقدرة أكبر على فرض شروطه، لكن ضمن خطاب تفاوضي يبدو في ظاهره متكافئاً. وهنا يظهر التفاوض بوصفه ليس فقط أداة للتحرر، بل أيضاً آلية لإعادة إنتاج السلطة في شكلها الحديث.**

وإذا ما ربطنا هذا المفهوم بسياق " **الأزمة** " الذي يطبع المجتمعات العربية، فإن التفاوض يكتسب بعداً إضافياً، إذ يصبح وسيلة للتكيف مع الضغوط الاقتصادية والاجتماعية. فحين تتقلص الموارد، وتزداد التحديات، لا يعود بالإمكان الحفاظ على أنماط العلاقات التقليدية، **فيضطر الأفراد إلى إعادة توزيع الأدوار بشكل تفاوضي، ليس بدافع الاختيار، بل بدافع الضرورة. وهنا يتداخل التفاوض مع ما يمكن تسميته بالعقلانية الاضطرارية، حيث تتخذ القرارات تحت ضغط الواقع لا وفقاً لقناعات مستقرة.**

بهذا المعنى، يمكن النظر إلى **التفاوض داخل الأسرة العربية المعاصرة بوصفه مؤشراً على مرحلة انتقالية**، تتسم بعدم الاستقرار، لكنها في الوقت ذاته تفتح المجال لإعادة تشكيل العلاقات على أسس جديدة. إنه ليس مجرد تحول في السلوك، بل تحول في منطق التنظيم الاجتماعي ذاته، حيث لم تعد العلاقات تُحكم بقواعد ثابتة، بل تعاد صياغتها باستمرار عبر تفاعلات تفاوضية معقدة، تعكس في عمقها تحولات أوسع يعيشها المجتمع ككل.

غير أن هذا **التحول لا يعني بالضرورة** نهاية **القيم الجماعية** التي تميز المجتمعات العربية. فكما تشير المقولة التي تلخص جوهر هذه العلاقات، فإن الفرد العربي لا يعيش لنفسه فقط، بل يعيش في عيون الآخرين وبدعمهم. هذه الفكرة لا تزال حاضرة، لكنها لم تعد تُمارس بنفس الشكل التقليدي. فقد أصبح " **نحن** " أقل صلابة، وأكثر قابلية للتفكك، لكنه لم يختفِ. بل يمكن القول **إن العلاقة بين " أنا " و" نحن " أصبحت**

**علاقة جدلية، حيث يتداخل الفردي والجماعي بشكل معقد.**

إن **الترابط العضوي الذي كان يميز الأسرة العربية لا يزال قائماً**، لكنه لم يعد مطلقاً. فقد أصبح الفرد جزءاً من كل، لكنه في الوقت نفسه يسعى إلى الحفاظ على استقلاله. وكذلك الحال بالنسبة للتكافل العاطفي، الذي لا يزال حاضراً، لكنه أصبح أقل تلقائية، وأكثر ارتباطاً بالقدرة الاقتصادية. **أما سلطة العرف، التي كانت تمثل الرقيب الاجتماعي، فقد تراجعت نسبياً، لكنها لم تختفي، بل أعادت تشكيل نفسها في أشكال جديدة، مثل الرقابة الافتراضية ورأي الجمهور عبر مواقع التواصل الاجتماعي.**

في ضوء ما سبق، يمكن القول **إن الأسرة العربية تعيش مرحلة انتقالية معقدة، حيث تتداخل عناصر الاستمرارية والتغير. فهي لم تعد كما كانت، لكنها لم تصبح شيئاً آخر بشكل كامل. هذا الوضع الوسيط هو ما يجعل تحليلها صعباً، لكنه في الوقت نفسه يفتح المجال أمام تطوير مقاربات نظرية جديدة، أكثر قدرة على استيعاب هذا التعقيد.**

وفي خاتمة هذه **المناقشة التحليلية**، يمكن الذهاب إلى أبعد من مجرد وصف التحولات، نحو طرح سؤال أكثر عمقاً هل ما نشهده اليوم هو تفكك للأسرة العربية، أم إعادة تشكيل لها ضمن شروط جديدة؟ لعل الإجابة تكمن في إدراك أن ما يحدث ليس انهياراً بقدر ما هو إعادة ترتيب صامت للعلاقات، حيث يتم **التفاوض على كل شيء السلطة، والموارد، وحتى المشاعر. إن العقد الاجتماعي الصامت الذي يحكم الأسرة العربية اليوم هو عقد هشّ، لكنه في الوقت نفسه مرن، يسمح بالتكيف مع الظروف، لكنه لا يضمن الاستقرار.**

ومن هنا، فإن التحدي الأكبر لا يكمن في مقاومة هذه التحولات، بل في فهمها وتوجيهها. **فالمجتمع الذي لا يملك أدوات لفهم ذاته، سيظل أسيراً لنماذج تفسيرية مستوردة، عاجزة عن تفسير واقعه.** لذلك، فإن تطوير سوسيولوجيا الأزمة لا يمثل مجرد خيار نظري، بل ضرورة معرفية، لفهم كيف يعيد المجتمع العربي تشكيل نفسه في مواجهة الأزمات. وربما يكون في هذا الفهم بداية لإعادة صياغة عقد اجتماعي جديد، لا يكون صامتاً هذه المرة، بل واعياً بذاته، وقادراً على تحقيق توازن جديد بين " **أنا** " و" **نحن** "، بين الفرد والجماعة، بين الضرورة والاختيار.